المنتدى العالمي للاجئين

17 و 18 ديسمبر 2019

مذكرة توجيهية
التعهدات والمساهمات
والممارسات الجيدة

قائمة المحتويات

مقدمة 4

الاعتبارات الرئيسية 4

المساهمات 7

الممارسات الجيدة 8

الخطوات التالية 9

ملحق - أمثلة على المساهمات والممارسات الجيدة في مجالات التركيز الرئيسية للمنتدى العالمي الأول للاجئين 11

ترتيبات تقاسم الأعباء والمسؤوليات 11

التمويل والاستخدام الفعال والكفء للموارد 11

النهج الإقليمية ودون الإقليمية 13

منصات الدعم 14

يمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي: 15

المجالات التي تحتاج إلى الدعم 16

التعليم 16

الحلول 22

قدرات الحماية 25

للتواصل معنا

فريق تنسيق المنتدى العالمي للاجئين

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

البريد الإلكتروني: hqgrf@unhcr.org

[صورة الغلاف: عاملة من المجتمع التنزاني المضيف تروي شتلات صغيرة في مشروع للتشجير أنشأته منظمة "من الإغاثة إلى التنمية" غير الحكومية في مخيم ندوتا. يوظف المشروع اللاجئين البوروندیين بالإضافة إلى تدريب السكان المحليين على الزراعة. © UNHCR / Georgina Goodwin.]

تحضر مرسال، 19 عاماً، صفاً دراسياً للأعمال الخشبية في مدينة فارامين الواقعة في جنوب شرق طهران. توفر الحكومة الإيرانية التدريب المهني المجاني للاجئين الأفغان بالتعاون مع المفوضية. © UNHCR/Sebastian Rich

تستمر أوضاع اللاجئين في الزيادة من حيث النطاق والحجم والتعقيد. هناك 25.4 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم, ويتم استضافة 85% منهم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تواجه تحدياتها الاقتصادية والإنمائية. وعلى الرغم من الكرم الهائل الذي تبديه البلدان المضيفة والجهات المانحة, فإن الفجوة بين الاحتياجات والموارد المتاحة للوفاء بها لا تزال في ازدياد. هناك حاجة ملحة لتقاسم أكثر إنصافاً للأعباء والمسؤوليات من حيث استضافة لاجئي العالم وتوفير الدعم لهم. لا ينبغي ترك اللاجئين والمجتمعات المضيفة دون توفير الاهتمام لهم.

وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر 2018 على الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, وهو يمثل تصميم المجتمع الدولي على تعزيز التضامن مع اللاجئين والبلدان التي تستضيفهم. يضع الميثاق ترتيبات لضمان حصول البلدان المضيفة على دعم مستدام ويمكن التنبؤ به؛ وأن يتمكن اللاجئون من المساهمة في المجتمعات المضيفة لهم وتأمين مستقبلهم؛ والبحث عن حلول منذ البداية.

وبعد مرور عام على إقرار الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, سوف يشكل المنتدى العالمي الأول للاجئين فرصة فريدة للمجتمع الدولي لوضع الأسس اللازمة لتنفيذ أهداف الميثاق على المدى الطويل. وسوف يعقد المنتدى العالمي الأول للاجئين يومي 17 و 18 ديسمبر 2019 في جنيف, سويسرا.

مقدمة

توفر هذه المذكرة إرشادات حول تطوير التعهدات والمساهمات[1] وتحديد الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي الأول للاجئين. كما تحدد المذكرة الاعتبارات الرئيسية والخطوات التالية في العملية. كما تتضمن ملحقاً يقدم أمثلة على الممارسات والمساهمات الجيدة في كل مجال من مجالات التركيز الرئيسية للمنتدى.

الاعتبارات الرئيسية

في المنتدى العالمي للاجئين، يجوز للدول وأصحاب المصلحة[2] الآخرين تقديم مساهمات وتبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بأهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين[3]. ويمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي[4]:

- مساعدات مالية ومادية وتقنية
- أماكن لإعادة التوطين ومسارات تكميلية للقبول في بلدان ثالثة
- إجراءات أخرى اختارت الدول وأصحاب المصلحة الآخرون اتخاذها، على سبيل المثال، من خلال سياسات لتشجيع إدماج اللاجئين، أو من خلال إطلاق مبادرة ما.

[1] لأغراض هذه المذكرة، سيشار إلى التعهدات والمساهمات باسم "المساهمات".
[2] بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المراقبة غير الأعضاء , وأصحاب المصلحة المعنيين (الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، والمؤسسات المالية، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والسلطات المحلية، والمدن، والبرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الدينية الفاعلة، والقطاع الخاص، والأكاديميين والهيئات الرياضية واللاجئين، من جملة أمور أخرى).
[3] أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين هي: (1) تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة؛ (2) تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم؛ (3) توسيع فرص الوصول إلى الحلول الخاصة بالدول الثالثة؛ (4) دعم الأوضاع في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة (الفصل الأول). قد تتناول العديد من المساهمات واحداً أو أكثر من هذه الأهداف.
[4] أنظر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين , الفقرة 18.

المساهمات والممارسات الجيدة من شأنها:

- *المساهمة في تحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين*
- *معالجة واحد أو أكثر من مجالات التركيز للمنتدى العالمي الأول للاجئين, حيثما أمكن ذلك*
- *توسيع قاعدة الدعم إلى ما وراء البلدان وأصحاب المصلحة الذين ساهموا تقليدياً في قضية اللاجئين*
- *الاستجابة للاحتياجات المحددة لها وأن تأتي بفوائد ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة*
- *أن يتم تطويرها و / أو تنفيذها بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين, بما في ذلك اللاجئون والسكان المضيفون*
- *الأخذ بعين الاعتبار نواحي العمر والجنس والإعاقة والتنوع*
- *إحداث فرق إيجابي مستمر في حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة*

نرحب بكافة المساهمات والممارسات الجيدة المتعلقة بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

لتوفير مجال استراتيجي للتركيز وزيادة تأثير المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019, يتم تشجيع المساهمات والممارسات الجيدة في مجالات التركيز التالية:

ترتيبات تقاسم الأعباء والمسؤوليات

- التمويل والاستخدام الفعال والكفء للموارد
- النهج الإقليمية ودون الإقليمية
- منصات الدعم
- البيانات والأدلة
- الوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية

المجالات التي تحتاج إلى الدعم

- التعليم
- فرص العمل وسبل العيش
- الطاقة والبنية التحتية
- الحلول
- قدرات الحماية

ضمن مجال من مجالات التركيز, مثل التعليم, فإن المساهمات والممارسات الجيدة يمكنها أن تتناول:

- موضوعاً فرعياً (مثل التعليم العالي)؛
- وضعاً معيناً من أوضاع اللاجئين (مثل التعليم في الوضع الصومالي)؛ و / أو
- مجموعة محددة (مثل تعليم الفتيات)

المساهمات

يمكن للمساهمات في المنتدى العالمي الأول للاجئين أن تكون:

- جديدة أو إضافية, بما في ذلك تعزيز الممارسات الجيدة أو الالتزامات الجارية والبناء عليها, خاصة تلك التي تم التعهد بها منذ عام 2016, عند بدء تطوير الميثاق العالمي بشأن اللاجئين
- واقعية وتطلعية ومحددة وعملية المنحى
- قابلة للقياس خلال فترة محددة, حيثما أمكن ذلك, مع الأخذ في الاعتبار فرص التقييم في 2021 و 2023

يجوز للدول وأصحاب المصلحة الآخرين الإعلان عن مساهماتهم بشكل فردي أو مشترك.

مساهمات مشتركة

انطلاقاً من الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, يمكن للمساهمات المشتركة, على وجه الخصوص, أن تساعد في التركيز على تعاون طويل الأجل وبناء قاعدة عريضة ومستدامة لدعم اللاجئين ومضيفيهم. يمكن للمساهمات المشتركة أن تشمل:

- **مساهمات بالشراكة,** حيث تشكل مجموعة من الدول و / أو أصحاب المصلحة الآخرين شراكات وتقدم مساهمات محددة لتحقيق هدف مشترك. على سبيل المثال, يمكن أن توافق الدولة المضيفة على تزويد الأطفال اللاجئين بإمكانية الوصول إلى نظام التعليم الوطني, بينما يمكن للدول الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين الموافقة على توفير المساعدة المالية والماديّة والتقنية الإضافية اللازمة لتدريب المعلمين وبناء بنية تحتية مدرسية جديدة.
- **مساهمات مشتركة,** حيث يقوم تحالف من الدول أو أصحاب المصلحة الآخرون بتقديم التزامات متطابقة أو شبه متطابقة. على سبيل المثال, يمكن لمجموعة من الدول الموافقة على إدراج اللاجئين في تقاريرهم الوطنية التطوعية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.
- **مساهمات مطابقة,** حيث تقوم الدول أو أصحاب المصلحة الآخرون بتقديم مساهمات, والتي يمكن مقارنتها من حيث النطاق والحجم بمساهمات من أصحاب المصلحة الآخرين. على سبيل المثال, قد يتعهد ممثل من القطاع الخاص بالمساهمة بمبلغ 10 دولارات لمطابقة كل 10 دولارات تعهدت بها جهات أخرى لدعم وضع اللاجئين.

الممارسات الجيدة

سوف يلهم المنتدى العالمي للاجئين مخيلة المجتمع الدولي من خلال تبادل الممارسات الجيدة. ومن شأن الممارسات الجيدة المتبادلة في المنتدى العالمي للاجئين أن توضح كيف يمكن للاستجابات الشاملة، على النحو المتوخى في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، أن تغير حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أجزاء كثيرة من العالم. يمكنهم إظهار طرق لتحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

سيتم تشجيع الدول وغيرها على تبادل الممارسات الجيدة خلال المنتدى، وفي الفترة التي تسبقه، لإتاحة التعلم من بعضهم البعض حول السبل الناجعة، وما يمكن تكراره في حالات أخرى، وما يمكن زيادته عن طريق مزيد من الدعم.

ومن المؤمل أن تلهم الممارسات الجيدة تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، بما في ذلك من خلال تطوير مساهمات للمنتدى العالمي الأول للاجئين وفي المستقبل.

من شأن الممارسات الجيدة أن:

- تكون سهلة التعلم، وقابلة للتنفيذ، ولديها القدرة على التكيف ويمكن محاكاتها و / أو توسيع نطاقها
- تسلط الضوء على الفرص لتحقيق أعلى قدر ممكن من الاستخدام الفعال والكفء للموارد
- إلهام أو تشكيل أساس لمساهمات يتم الإعلان عنها في المنتديات العالمية للاجئين في عام 2019 وما بعده.

الخطوات التالية

قد تنظر الدول وأصحاب المصلحة الآخرون في اتخاذ الخطوات التالية لتطوير المساهمات وتحديد الممارسات الجيدة:

- على المستوى الإقليمي أو الوطني، قد تفكر الدول أو المنظمات الإقليمية في عقد مشاورات شاملة للحكومة و / أو أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة، حيثما أمكن ذلك، لمناقشة الأولويات وتحديد أنواع المساهمات الممكن تقديمها دعماً لهم.
- بالإضافة إلى ذلك، وعلى المستوى العالمي، يمكن للدول وأصحاب المصلحة الآخرين أن **يشاركوا في رعاية** أحد مجالات التركيز، بهدف حشد المساهمات وتحديد الممارسات الجيدة (لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة هذه الصفحة).

"سيشكل الرعاة المشاركون تحالفاً واسع النطاق للدعم حول مجال من مجالات التركيز، وسيشارك كل منهم وفقاً لصفتهم. وستقوم المفوضية بدور التسهيل، لضمان تبادل المعلومات بين الجهات الراعية المشاركة، ومواءمة الأنشطة، والمشاركة المنسقة في الفترة التي تسبق المنتدى".

الرعاة المشاركون

بناءً على قدرات كل منهم، يمكن للرعاة المشاركين:

- **ضرب مثال** يحتذى به، إما بعد تقديم مساهمات فعلية أو عن طريق تقديم مساهمات جديدة في مجال التركيز الذي يشاركون في رعايته
- **العمل كمناصرين** والسعي لحشد المساهمات المتعلقة بمجال التركيز من مجموعة من أصحاب المصلحة، على سبيل المثال من خلال استخدام شبكاتهم لتوسيع قاعدة المساهمين، أو عن طريق عقد اجتماعات مائدة مستديرة حول مجال التركيز في الفترة التي تسبق المنتدى لمناقشة مجالات التعاون والمساهمات
- **ضمان تمثيل رفيع المستوى** في المنتدى كدليل على الالتزام السياسي بالموضوع
- **تبادل الممارسات الجيدة** في استجاباتهم لحالات اللاجئين لتحفيز الغير على تقديم مساهمات مستقبلية
- **تبادل الأفكار** حول المساهمات التي قدموها أو تلك التي سيقدمونها
- **تبادل المعلومات** حول الاحتياجات والفجوات والتحديات لتشجيع الآخرين على تقديم الدعم؛ و / أو
- **لعب دور في تشكيل التركيز** على مجال التركيز هذا في برنامج المنتدى، على سبيل المثال من خلال دعم تنظيم اللجان أوالأنشطة الجانبية أو المعارض.

- قد تنظر الدول والجهات المعنية الأخرى في مناقشة المساهمات المتوقعة والممارسات الجيدة في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي للاجئين أو في الأنشطة الأخرى ذات الصلة قبيل المنتدى. ويمكن أن يساعد ذلك في البدء في مناقشات, والدعوة لتقديم الدعم والتعاون, واستلهام التفكير في أنواع المساهمات التي يمكن تقديمها.

ستقوم المفوضية بتقديم المشورة والدعم للدول وغيرها من أصحاب المصلحة في هذه الجهود. يرجى الاتصال بالمفوضية في بلدك / منطقتك و / أو فريق تنسيق المنتدى العالمي للاجئين في المقر الرئيسي في جنيف على hqgrf@unhcr.org .

المساهمات يمكن إدخالها عبر الإنترنت (اعتباراً من 1 يونيو 2019) أو عن طريق تعبئة نموذج التعهدات والمساهمات وإرسالها إلى hqgrf@unhcr.org . ستكون النسخ بنموذج Word وعلى الإنترنت متاحة هنا. سيتم جمع المساهمات لعرضها في المنتدى العالمي للاجئين وإدراجها في الوثيقة الختامية للمنتدى.

سيتم جمع المساهمات لعرضها في المنتدى العالمي للاجئين وإدراجها في الوثيقة الختامية للمنتدى.

الممارسات الجيدة يمكن تبادلها عن طريق استكمال النموذج الخاص بالممارسات الجيدة (متوفرة هنا) وإرساله إلى hqgrf@unhcr.org . يمكن إدراج الممارسات الجيدة على موقع المنتدى العالمي للاجئين قبل المنتدى العالمي للاجئين. يمكن تضمينها أيضاً في البوابة الرقمية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين, والتي هي قيد التطوير حالياً.

من المحبذ أن تقوم الدول وأصحاب المصلحة الآخرون, حيثما أمكن ذلك, بإرسال مساهماتها وممارساتها الجيدة للمفوضية **في أقرب وقت ممكن** وقبل المنتدى العالمي للاجئين. ومن شأن ذلك تسهيل توحيد وعرض المساهمات في الوقت المناسب للمنتدى. ولا يزال من الممكن, حسب الاقتضاء, إرسال المساهمات والممارسات الجيدة في أي وقت قبل أو أثناء المنتدى.

كما هو منصوص عليه في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, ستقوم المفوضية بتطوير عملية لمتابعة نتائج المنتدى العالمي للاجئين[5].

[5] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, الفقرة 103

ملحق

أمثلة للمساهمات والممارسات الجيدة في مجالات التركيز الرئيسية للمنتدى العالمي الأول للاجئين

فيما يلي بعض الأمثلة للمساهمات والممارسات الجيدة في مجالات التركيز. تهدف هذه الأمثلة إلى أن تكون مصدر إلهام لأنواع المساهمات التي يمكن تقديمها والممارسات الجيدة التي يمكن تبادلها على المستوى العالمي أو فيما يتعلق بحالات اللاجئين المحددة. يمكن العثور أيضاً على مصادر تحفيزية أخرى لتطوير المساهمات وتحديد الممارسات الجيدة في الأقسام ذات الصلة من الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، المذكورة في كل قسم من الأقسام أدناه.

ترتيبات حول تقاسم الأعباء والمسؤوليات

يحدد الميثاق العالمي بشأن اللاجئين سلسلة من الترتيبات لإسهامات أكثر إنصافاً واستدامة ويمكن التنبؤ بها بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي تدعم البحث عن حلول. يقدم المنتدى العالمي الأول للاجئين فرصة لوضع الأسس للتطبيق المستدام لهذه الترتيبات على المدى الطويل، سواء على المستوى العالمي أو فيما يتعلق بحالات معينة. فيما يلي أمثلة للمساهمات التي يمكن تقديمها والممارسات الجيدة التي يمكن تبادلها في هذا المجال.

التمويل والاستخدام الفعال والكفء للموارد

تعد تعبئة الموارد المالية الإضافية في الوقت المناسب والتي يمكن التنبؤ بها والمستدامة عاملاً أساسياً في التنفيذ الناجح للميثاق العالمي[6]. وسوف يكون المنتدى العالمي للاجئين بمثابة فرصة لتعزيز الصلة بالتنمية الإنسانية في استجابات اللاجئين، ولتوسيع قاعدة التمويل بما يتجاوز الجهات المانحة التقليدية، ولتحديد الفرص لمواصلة تحقيق القدر الأكبر من جودة وفعالية وكفاءة التمويل.

[6] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الفقرة 32

يمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

- إنشاء أو توسيع ترتيبات يمكنها أن توفر تمويلاً سريعاً ومرناً ويمكن التنبؤ به للاستجابات الإنسانية. وقد يشمل ذلك توفير تمويل متعدد السنوات وغير مخصص للاستجابة لحالات اللاجئين الجديدة والمطولة.
- زيادة الدعم المالي للجهات المستجيبة المحلية والوطنية, وللبرمجة القائمة على النقد, عند الاقتضاء.
- إدراج مسألة مناطق استضافة للاجئين وقضايا النزوح كأولويات في برامج التنمية الوطنية أو التنظيمية. على سبيل المثال, يمكن إنشاء مخصصات للميزانية أو مصادر تمويلية أو توسيعها من أجل (أ) البرامج التي تستهدف اللاجئين والمجتمعات المضيفة و / أو بلدانهم الأصلية, أو (ب) البلدان التي تشمل اللاجئين في تخطيط التنمية الوطنية و / أو في الخطط الوطنية الخاصة بالقطاع.
- إنشاء أو توسيع سبل المنح و/أو التمويل الميسر بهدف دعم جهود التنمية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. يمكن توفير هذه التسهيلات من قبل المؤسسات المالية الدولية, ومصارف التنمية الإقليمية, ومؤسسات التمويل التنموية الثنائية, مع توفير دعم للميزانية من الأعضاء.
- استكشاف الامكانيات الخاصة بآليات وأدوات التمويل لحشد الدعم المالي لاستجابات اللاجئين, بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.
- إشراك اللاجئين والمجتمعات المضيفة في تمويل المشاريع التي تخصصها مبادرات التمويل, مثل "الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا" و"المرفق المالي الدولي للتحصين" و"صندوق المناخ الأخضر" و"مرفق البيئة العالمية".
- توفير الدعم المالي أو المادي أو التقني لتعزيز قدرة الحكومات المضيفة على الاستجابة بفعالية وكفاءة, بما في ذلك من خلال الدعم وذلك لوضع ترتيبات وطنية كاملة للحكومة للاستجابات الشاملة.
- تقديم الدعم العيني للجهات الإنسانية الفاعلة والمنظمات التي يقودها اللاجئون والمنظمات المحلية لتعزيز فعاليتها وكفاءتها. وقد يشمل ذلك الدعم المقدم من القطاع الخاص, على شكل مساعدة تقنية أو مشورة خبراء أو نشر الموظفين أو التدريب على المهارات.
- توفير الدعم المالي أو المادي أو التقني لتعزيز قدرة الحكومات المضيفة (على المستويين الوطني ودون الوطني) وغيرها من المنظمات المنفذة على استيعاب وإدارة الأموال والمشاريع.

النهج الإقليمية ودون الإقليمية

غالباً ما يكون لتحركات اللاجئين أبعاد إقليمية أو دون إقليمية[7]. وفي حين أنه قد تختلف أولويات ومصالح الآليات والتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية, فإنها غالباً ما تلعب دوراً هاماً في توجيه التضامن الإقليمي لدعم الاستجابات الشاملة. كما يمكنها أن تتيح للدول المجاورة التي تواجه تحديات مماثلة بالعمل معاً لحماية اللاجئين وإيجاد حلول لهم, ومعالجة الأسباب الجذرية للنزوح, بدعم ومساعدة من المجتمع الدولي.

يمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

- تقديم مساهمات مالية أو مادية و / أو تقنية في المبادرات الإقليمية أو دون الإقليمية الجديدة أو القائمة لحماية اللاجئين وتوفير الحلول لهم, كتلك التي يتم متابعتها حالياً برعاية "الهيئة الحكومية الدولية للتنمية" في الشرق والقرن الإفريقي, أو "الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول" في المكسيك وأمريكا الوسطى.
- وضع اتفاقيات بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية, والدول الأعضاء فيها, لتعزيز قدرتها على معالجة قضايا اللجوء واللاجئين على المستوى الإقليمي / دون الإقليمي. ويمكن أن تعالج هذه الأمور المواءمة التدريجية لنظم اللجوء, ووضع برامج إقليمية لإعادة التوطين, وإنشاء مناطق إقليمية لحرية الحركة, بما في ذلك من أجل العمل والتعليم.
- تقديم الدعم لهذه الجهود من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى, من أجل تسهيل تعزيز القدرات وتبادل الممارسات الجيدة بروح من الشراكة.
تقديم التزامات للتعاون الإقليمي في جوانب محددة من الاستجابات الخاصة باللاجئين.
- وتشمل الأمثلة على الممارسات الجيدة "إعلان جيبوتي بشأن التعليم الإقليمي للاجئين", أو "إعلان كمبالا بشأن الوظائف وسبل العيش والاعتماد على الذات للاجئين والعائدين والمجتمعات المضيفة".

[7] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, الفقرات 28-30

منصات الدعم

ينص الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على تفعيل "منصات الدعم" التي تقودها الدول لتمكين الدعم محدد السياق للاجئين والبلدان والمجتمعات المضيفة, وعند الاقتضاء, بلدان الأصل[8]. تشمل وظائف منصة الدعم تعبئة الالتزام السياسي, وحشد سبل المساعدة, وتيسير الاستجابات الإنسانية والإنمائية المتماسكة, ودعم المبادرات السياسية الشاملة لتخفيف الضغط على البلدان المضيفة, وبناء القدرة على التحمل والاعتماد على الذات, وإيجاد الحلول.

في حال تنشيط منصة دعم أو أكثر قبل انعقاد المنتدى العالمي للاجئين, فقد تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

- القيام بدور قيادي في "منصة للدعم" لحشد الدعم السياسي من أجل الوقاية والحماية والاستجابة والحلول.
- تعبئة الموارد المالية والمادية والتقنية لدعم الاستجابات التي تقودها الحكومة.
- تيسير استجابات إنسانية وإنمائية متماسكة, بما في ذلك عن طريق ضمان المشاركة المبكرة والمستدامة للجهات الفاعلة في مجال التنمية لدعم المجتمعات المضيفة واللاجئين.
- المشاركة في مجموعة أساسية لإعادة التوطين تم إنشاؤها في سياق منصة الدعم.
- تنظيم "مؤتمر للتضامن", عند الاقتضاء, لتحفيز الالتزام السياسي لاستجابات وحلول شاملة.

[8] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, الفقرات 22-27

البيانات والأدلة

تعد البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية للسياسات والبرامج والاستثمارات القائمة على الأدلة والتي تعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والمجتمعات المضيفة[9]، إضافة إلى أنه عنصر أساسي في البحث عن حلول دائمة. يمكن أن توفر البيانات الجيدة فهماً أفضل لحجم واتجاه تحركات اللاجئين. عند تصنيفها بشكل صحيح بحسب العمر والجنس والتنوع والإعاقة، يمكن أن توفر البيانات نظرة ثاقبة لاحتياجات المساعدة والحماية للأشخاص من ذوي الاحتياجات المحددة.

يمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

- توفير الدعم المالي والمادي والتقني والتكنولوجي للجهود التي تقودها الحكومة من أجل (أ) إدراج اللاجئين في عمليات جمع البيانات والاحصائيات الوطنية، كالتقييمات المتعلقة بالفقر والتعداد السكاني، و (ب) ضمان أن يتم تصنيف بيانات اللاجئين بشكل مناسب وتبادلها مع أصحاب المصلحة المعنيين.
- توفير الدعم المالي والمادي والفني والتكنولوجي لتعزيز قدرة النظم الوطنية ومزودي الخدمات على تتبع تقديم الخدمات للاجئين، بما في ذلك في سياق شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية، وتبادل هذه المعلومات مع أصحاب المصلحة المعنيين.
- توفير الدعم المالي والمادي والتقني والتكنولوجي لمنصات البيانات المشتركة الإقليمية والدولية، كمركز البيانات المشترك حول النزوح القسري.
- تطوير وتوسيع وتبادل التقنيات المبتكرة لجمع وتحليل البيانات، بما يتماشى مع مبادئ حماية البيانات والخصوصية ذات الصلة.
- دعم أو إطلاق مبادرات بيانات جديدة لدعم إدارة الهوية وأمن الحدود والتوثيق الموثوق، وذلك لصالح اللاجئين والحكومات.

[9] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الفقرات 45-48

الوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية

يدعو الميثاق العالمي بشأن اللاجئين جميع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين إلى معالجة الأسباب الجذرية لأوضاع اللاجئين الكبيرة, بما في ذلك من خلال الجهود الدولية المكثفة لمنع وحل النزاعات, وتعزيز واحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع[10]. ويمثل المنتدى العالمي للاجئين فرصة للدول وأصحاب المصلحة الآخرين للمساهمة في الجهود المبذولة لمعالجة العوامل والدوافع وراء التحركات الكبيرة للاجئين, تمشياً مع الجهود المستمرة في مجالات الوقاية والسلم والأمن والتنمية المستدامة والهجرة وبناء السلام.

يمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

- ضمان إيلاء الاعتبارات اللازمة لقضايا اللاجئين والنزوح في الأنشطة المتعلقة بمنع حدوث الصراعات وبناء السلام والحفاظ على السلم. على سبيل المثال, ضمان تعميم مشاركة المهجرين وحقوقهم في العمل نحو برامج المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن.
- توفير المساعدة المالية والمادية و / أو التقنية للبرمجة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع من أجل معالجة الدوافع المحتملة للنزوح, بما في ذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

المجالات التي تحتاج إلى الدعم

يتم أيضاً التشجيع على تقديم المساهمات في المنتدى العالمي الأول للاجئين في المجالات الخمسة التالية التي تحتاج إلى الدعم, وهي: التعليم وفرص العمل وسبل العيش والطاقة والبنية التحتية والحلول وقدرات الحماية. فيما يلي أمثلة للمساهمات التي يمكن تقديمها في هذه المجالات.

التعليم

يعتبر التعليم أمراً أساسياً من أجل اعتماد اللاجئين على أنفسهم وإيجاد الحلول, خلال حالات الطوارئ وحالات اللاجئين المطولة. ويمكن التعليم اللاجئين من تطوير المهارات التي يحتاجون إليها للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة, والاستعداد لحل دائم. ستركز المساهمات في مجال التعليم خلال المنتدى العالمي للاجئين على تعزيز قدرة وجودة وشمولية أنظمة التعليم الوطنية لتسهيل وصول أطفال اللاجئين والمجتمعات المضيفة (البنات والبنين) والمراهقين والشباب

[10] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, الفقرات 8-9

إلى التعليم الابتدائي والثانوي وما بعده. وسوف تركز أيضاً على تقليص الفترة الزمنية التي تقضيها الفتيات والفتيان اللاجئات وملتمسات اللجوء بعيداً عن التعليم، وعلى البحث عن خيارات مرنة لأولئك الذين فقدوا قدر كبير من التعليم[11]. ومن شأن المساهمات أن تدعم تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يقر بأن التعليم هو أحد أهم الطرق لبناء القدرة على التحمل، بما في ذلك بالنسبة للاجئين، لا سيما في أوضاع اللجوء المطولة.

يمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

- توفير الدعم الموسع وفي الوقت المناسب لبرامج التعليم خلال مراحل الطوارئ، بما في ذلك من خلال آليات التمويل المعجل الحالية للاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ. وسيركز هذا الدعم على الاستجابات لحالات الطوارئ التي تعزز نظم التعليم المحلية وتسهل إدماج اللاجئين.
- ضمان إدراج اللاجئين في الخطط والميزانيات الوطنية لقطاع التعليم والوصول إلى المدارس الوطنية.
- ضمان استفادة كل من الأطفال والشباب، من المجتمع المضيف ومن اللاجئين، من زيادة فرص الحصول على دورة كاملة من التعليم الابتدائي والثانوي الجيد.
- دعم الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات التعليمية المحددة للاجئين، بما في ذلك من خلال "المدارس الآمنة" والأساليب المبتكرة، مثل التعليم عبر الإنترنت).
- دعم الجهود المبذولة للتغلب على العقبات التي تحول دون التحاق اللاجئين وحضورهم، على سبيل المثال من خلال برامج تعليمية معتمدة ومرنة، خاصة للفتيات في المرحلة الثانوية وما بعدها، والأشخاص من ذوي الإعاقة والصدمات النفسية والاجتماعية).
- تطوير وتوسيع نطاق التعليم المتسارع لتوفير برامج معتمدة ومرنة للاجئين الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة ولأطفال وشباب المجتمع المضيف.
- تعزيز القدرات التعليمية، بما في ذلك تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة الذين يشاركون أو يمكن إشراكهم كمعلمين، تمشياً مع القوانين والسياسات الوطنية.
- بناء وتطوير البنية التحتية المادية لتلبية الطلبات المتزايدة الناجمة عن إدراج اللاجئين.
- توفير برامج التعليم الرقمي التي تعزز الوصول إلى المحتوى الرقمي، ومنصات التعلم عبر الإنترنت، والتدريب على محو الأمية الرقمية لتحسين جودة التعليم ودعم اكتساب المهارات الرقمية.
- توفير التدريب اللغوي للاجئين والمعلمين الذين يقدمون المناهج للطلاب اللاجئين الذين تختلف لغتهم الأم عن لغات المناهج الدراسية.

[11] الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الفقرة 68

- تعزيز الوصول إلى التعليم ما فوق الثانوي، بما في ذلك التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، من خلال المنح الدراسية وبرامج التعليم المختلط المعتمدة وإزالة الحواجز المحددة.
- توفير مسارات للمعلمين اللاجئين للحصول على شهادة تدريب المعلمين قابلة للتحويل.
- وضع تدابير إقليمية ووطنية للاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية والمهنية، فضلاً عن الاعتراف بالتحصيل العلمي السابق وإكمال الدورة / المستوى لضمان أن يتمكن الأطفال والشباب اللاجئون من مواصلة دراساتهم بمستوى مناسب يؤدي إلى شهادة معترف بها.
- تسهيل وصول الطلاب اللاجئين في المرحلتين الثانوية وما بعدها إلى التدريب الداخلي والمنح التدريبية والتدريب المهني وبرامج التوجيه والتدريب على الاستعداد الوظيفي لدعم الانتقال الناجح إلى سوق العمل.
- منع واجتثاث العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس ومضايقة الفتيات في المدرسة.
- إجراء البحوث الطولية لتعزيز قاعدة الأدلة للبرمجة التعليمية للسكان المهجرين.

اللاجئة السورية حنان (وسط)، تدرس في أحد الصفوف مع صديقاتها البرازيليات الجدد في مدرسة "دوكي دي كاكسياس" البلدية، في حي غليسيريو في وسط مدينة ساو باولو، البرازيل. © UNHCR / Gabo Morales.

فرص العمل وسبل العيش

من شأن تعزيز الفرص الاقتصادية, والعمل اللائق, وخلق فرص العمل, وبرامج تنظيم المشاريع لأفراد المجتمع المضيف واللاجئين, بمن فيهم النساء والشباب والمسنين والأشخاص من ذوي الإعاقة, أن تعزز النمو الاقتصادي الشامل للمجتمعات المضيفة واللاجئين[12].

يمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

- تحديد الثغرات والفرص لخلق فرص العمل وتوليد الدخل, ووضع أنواع من السياسات التي من شأنها أن تعزز فرص كسب العيش للاجئين وتحسن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المضيفة (بما في ذلك من خلال النشاط الاقتصادي المتولد والضرائب التي يدفعها اللاجئون).
- دعم الانتعاش الاقتصادي المستدام والنمو في البلدان المضيفة, وعند الاقتضاء, في بلدان الأصل, بما في ذلك الإطار القانوني والسياسي الذي يسهل الوصول إلى فرص العمل وريادة الأعمال الآمنة للاجئين والمواطنين.
- تحديد الفرص المتاحة لاستثمارات القطاع الخاص في المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين, لتعود بالنفع على اللاجئين والمجتمعات المضيفة, ودعم السياسات والإجراءات التي تشجع تنمية القطاع الخاص, وتعزيز الصادرات, واتفاقات التجارة التفضيلية, وإزالة العقبات التي تشجع على الاستثمار, ودعم قطاعات محددة حيث يعمل اللاجئون أو يمكن توظيفهم.
- تسهيل وصول اللاجئين من النساء والرجال والمجتمعات المضيفة إلى خدمات مالية ميسورة التكلفة يمكنها دعم الاستهلاك العام والنمو الاقتصادي وزيادة فرص كسب العيش. ومن الأمثلة على ذلك: إمكانية الوصول إلى خدمات الإنترنت عبر الهاتف النقال بتكلفة منخفضة, ودعم التوعية بالشؤون المالية, وتوفير المنح والقروض لبدء الأعمال التجارية, وتحويل الأموال, وغيرها من الخدمات اللازمة للانتعاش الاقتصادي.
- تحديد المهارات والمؤهلات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة, وتقديم الدعم من أجل (أ) تعزيز هذه المهارات من خلال برامج تدريب محددة (خاصة للنساء, والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب) مرتبطة بفرص السوق في البلدان المضيفة والمجالات المطلوبة لإعادة الإعمار في بلدان الأصل؛ أو (ب) الاعتراف بمهارات اللاجئين ومؤهلاتهم والتصديق عليها, سواء في بلد اللجوء أو بلد الأصل أو في بلد ثالث.

[12] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, الفقرات 70-71

- توسيع فرص العمل للاجئين والمجتمعات المضيفة في مناطق استضافة اللاجئين, بما في ذلك في سياقات اللجوء الحضري, من خلال فرص العيش عبر الإنترنت, على سبيل المثال.
- الالتزام بتوظيف أعداد محددة من اللاجئين, لإدراجهم في سلاسل الإمداد, أو لتقديم فرص التدريب والتلمذة الصناعية والإرشاد. يمكن أن تكون هذه الفرص في بلد اللجوء أو بلدان ثالثة.
- دعم برامج جديدة ومستمرة تهدف إلى تخفيف حدة الفقر بين اللاجئين, بما في ذلك من خلال استخدام تمويل المشاريع الصغيرة ونهج التدرج. ويمكن أن تركز هذه البرامج على مجموعات محددة, مثل النساء أو اللاجئين من ذوي الإعاقة, والذين قد يتعرضون بشكل خاص لمخاطر الحماية المرتبطة بالضعف الاقتصادي.
- دعم التوسع في البرامج الرائدة لحركة اليد العاملة للاجئين, بما في ذلك عن طريق تسهيل توفير التأشيرات وفرص العمل.

الطاقة والبنية التحتية

سيوفر المنتدى العالمي للاجئين فرصة لمعالجة تأثيرات الأعداد الكبيرة من اللاجئين من حيث السكن والبيئة. يمكن أن تركز المساهمات على تعزيز البنية التحتية لتسهيل الوصول إلى سكن مناسب للاجئين والمجتمعات المضيفة. يمكن أن تركز المساهمات أيضاً على دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية في المناطق الحضرية والريفية[13] على حد سواء.

يمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

- ضمان حصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة على كميات كافية من الطاقة الآمنة والمستدامة للاستخدامات المنزلية والإنتاجية.
- تسهيل سبل الاتصال بالإنترنت للاجئين والمجتمعات المضيفة.
- الحد من اعتماد اللاجئين والمجتمعات المضيفة والمنظمات الإنسانية على مصادر الكهرباء عالية الانبعاثات (مثل مولدات الديزل) عن طريق الاستعاضة بها ببدائل منخفضة الانبعاثات (مثل ألواح الطاقة الشمسية).
- إنشاء بنية تحتية للمياه بحيث تتيح للمخيمات والمجتمعات المضيفة التي تم تحديدها. الاتصال بشبكة إمداد المياه, مما يؤدي إلى تجنب الحاجة لنقل المياه بالشاحنات.
- معالجة المخاطر الصحية والبيئية المتعلقة بالنفايات الصلبة من خلال دعم الابتكارات والتحسينات للقضاء على حرق النفايات الصلبة في مناطق استضافة اللاجئين.

[13] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, الفقرات 78-79

- التخطيط لاستخدام الأراضي بشكل مراعٍ للبيئة في المناطق التي تستضيف اللاجئين.
- تسهيل إدراج اللاجئين في برامج التكيف مع تغير المناخ، لا سيما من جانب المؤسسات المالية الدولية والصناديق ذات الصلة.
- العمل على جعل أنشطة المنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية للاجئين محايدة للكربون، بما في ذلك تقليل الطلب وتحسين الكفاءة.
- تسهيل إدراج اللاجئين في النظم الصحية الوطنية من خلال البنية التحتية الصحية وأنظمة التأمين الوطنية.
- إدراج اللاجئين في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالبنية التحتية للخدمات الأساسية.

فنيون مدربون من اللاجئين والمجتمع المضيف يقومون بأعمال صيانة لألواح مكسورة للطاقة الشمسية. © UNHCR/Diana Diaz

الحلول

تتمثل إحدى الأهداف الرئيسية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين في تيسير الوصول إلى الحلول, بما في ذلك عن طريق التخطيط لإيجاد حلول منذ بداية حالات اللاجئين[14]. ويمثل المنتدى العالمي للاجئين فرصة فريدة للعمل على تحقيق هذا الهدف تدريجياً من خلال زيادة التعاون الدولي والتضامن والدعم, لا سيما فيما يتعلق بالعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين والمسارات التكميلية والاندماج المحلي والحلول المحلية.

ويمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

العودة الطوعية

- إزالة العقبات أمام العودة, مثل إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والأنشطة الرامية إلى الحفاظ على السلم.
- تقديم دعم مباشر لأغراض العودة إلى الوطن للأشخاص العائدين, بما في ذلك المساعدة النقدية.
- تطوير القدرات الوطنية لتسهيل العودة المستدامة وإعادة الإدنماج, بما في ذلك: توفير أو استبدال الوثائق المدنية, وإعادة تأسيس البنية التحتية وإعادة إنشاء الخدمات ذات الصلة, وخلق فرص كسب العيش والتعليم, مع الاهتمام بالاحتياجات المحددة للنساء والشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص من ذوي الإعاقة.
- إدراج اللاجئين العائدين في تخصيص الأراضي وبرامج الإسكان الاجتماعي / الميسور التكلفة.
- تقديم المساعدة المالية والمادية و / أو الفنية لتطوير أو إصلاح القوانين والعمليات المتعلقة بتوزيع الأراضي والوصول إلى الخدمات.
- تقديم المساعدة المالية والمادية و / أو الفنية لتعزيز أو إنشاء آليات من أجل (أ) استرداد السكن والأراضي و / أو الممتلكات, و (ب) حل النزاعات المتعلقة بالسكن والأراضي و / أو الممتلكات على نحو فعال وفي الوقت المناسب.
- التخطيط لتنمية تلبي احتياجات اللاجئين العائدين والمجتمعات المحلية وتعزز إعادة الإدماج المستدام والشامل.
- تيسير الجهود الطويلة الأجل لتحقيق العدالة الانتقالية وتطوير الأمن المرتبط بمنع حدوث نزوح جديد ومتزايد.
- ضمان مشاركة اللاجئين, وخاصة اللاجئات والشباب, في عمليات السلام والعدالة والمصالحة. وضع اتفاقيات ثلاثية بين الدول والمفوضية, عند الاقتضاء, لتسهيل العودة الطوعية إلى الوطن.

[14] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, الفقرات 85-100

إعادة التوطين والمسارات التكميلية *(بما في ذلك في سياق استراتيجية السنوات الثلاث المقبلة بشأن إعادة التوطين والمسارات التكميلية)*

- توسيع حجم برامج إعادة التوطين الحالية و / أو إنشاء برامج إعادة توطين جديدة يمكن التنبؤ بها وترتيب الالتزامات المتعددة السنوات بحسب الأولوية.
- توفير الدعم المالي والتقني الذي يتم تحديده لإنشاء أو توسيع برامج إعادة التوطين في دول أخرى، بما في ذلك من خلال ترتيبات بناء القدرات الحالية أو المستقبلية التي تنسقها المفوضية.
- توسيع التنوع والاستجابة لبرامج إعادة التوطين الوطنية من خلال إعادة توطين اللاجئين في ثلاثة أوضاع على الأقل للاجئين ذات أولوية حددتها المفوضية، وتخصيص أماكن للحالات المستعجلة والطارئة.
- تسريع عملية إعادة التوطين، بما في ذلك من خلال المعالجة المرنة للطلبات واستخدام مرافق العبور الطارئة بهدف إعادة توطين 25% على الأقل من الأهداف السنوية في غضون ستة أشهر من إحالة المفوضية.
- اتخاذ خطوات محددة لبناء مجتمعات ترحيبية وشاملة يمكنها دعم دمج اللاجئين الذين أعيد توطينهم، بما في ذلك من خلال المشاركة النشطة للمواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إدماج اللاجئين.
- إنشاء مجموعات أساسية لإعادة التوطين، بالتنسيق مع المفوضية، لتيسير الاستجابة المنسقة لأوضاع اللاجئين المحددة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات الحماية والاعتبارات الأمنية.
- إنشاء أو توسيع برامج الدخول الإنساني والتأشيرات الإنسانية وبرامج الرعاية المجتمعية للاجئين والتي تعد تكميلية وإضافية لإعادة التوطين.
- فتح مسارات وظيفية أو تعليمية جديدة أو إنشاء سياسات جديدة تراعي احتياجات الحماية للاجئين، بما في ذلك من خلال إزالة الحواجز القانونية والإدارية والمادية التي تحد من وصول اللاجئين وتوفير فرص العمل والتعليم من قبل القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.
- تيسير وصول اللاجئين إلى سبل لم شمل الأسرة من خلال إجراءات إدارية مبسطة وغيرها من الإجراءات، وإنشاء برامج موسعة للم شمل الأسرة تتيح للاجئين لم شملهم مع أفراد الأسرة الممتدة.
- إقامة شراكات متعددة من أصحاب المصلحة والقطاعات تشمل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الآخرين لتعزيز ودعم إنشاء برامج إعادة التوطين والمسارات التكميلية.
- رفع مستوى جودة وفعالية عمليات إعادة التوطين والمسارات التكميلية، بما في ذلك من خلال الرصد والتقييم المنتظمين للأنشطة وضمان مشاركة اللاجئين بشكل فعال في جميع الأنحاء.

الحلول المحلية

- وضع التشريعات والسياسات الوطنية ذات الصلة لتمكين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المناسب للاجئين, عندما تقرر الحكومات ذلك.
- تطوير المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين, بما يتماشى مع خطط التنمية الوطنية ذات الصلة بالإضافة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- تحسين مخيمات اللاجئين وإدراجها في أنظمة تقديم الخدمات والحوكمة الوطنية.

بعد انفصالهم عن بعضهم البعض لمدة ثلاث سنوات, التأم أخيراً لم شمل هذه الأسرة في منزلها الجديد في ثون, سويسرا. © UNHCR / Mark Henley

قدرات الحماية

تعد المؤسسات العامة القوية ضرورية لحماية اللاجئين ومن أجل قدرات استيعاب المجتمعات المضيفة ورفاهها. وينص الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرة المؤسسات على الحماية من خلال الإنذار المبكر والتأهب والتخطيط للطوارئ تحسباً لتدفقات واسعة النطاق؛ والاستقبال الفوري وترتيبات الدخول؛ والسلامة والأمن؛ والتسجيل والتوثيق؛ وتلبية الاحتياجات المحددة؛ وتحديد احتياجات الحماية الدولية[15]، وكذلك من خلال دعم المؤسسات العاملة في مجال تلبية الاحتياجات ودعم المجتمعات في سياق استضافة اللاجئين[16].

يمكن أن تشمل المساهمات والممارسات الجيدة ما يلي:

- المساهمة في موارد وخبرات الإنذار المبكر والتأهب في الخطط التي تقودها الدولة والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الاستيعاب وتعزيز قدرة المجتمع على التكيف قبل حدوث حالة طوارئ للاجئين.
- توفير الدعم المالي والمادي و / أو التقني للخطط التي تقودها الحكومة لتطوير أو تعزيز تدابير التأهب للطوارئ في المنطقة المضيفة واستيعابها وقدرتها على التكيف.
- توفير ترتيبات احتياطية جديدة أو قائمة للاستجابة الطارئة لأوضاع اللاجئين.
- دعم الجهود التي تقودها الحكومة لتعزيز المؤسسات العدلية والأمنية, ومنع ومكافحة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس, وتطوير الشرطة المجتمعية, والوصول إلى سبل العدالة وبدائل الاحتجاز.
- دعم الجهود المبذولة لإنشاء نظم اللجوء وعمليات الاستئناف, من خلال "مجموعة دعم قدرات اللجوء" وفي سياقات أخرى؛ ووضع أطر وإجراءات للحماية المؤقتة والجماعية؛ وتعزيز إدارة الموارد البشرية في نظم اللجوء لتعزيز التطوير المهني والخبرة؛ وتعزيز القوى العاملة في أنظمة اللجوء, بما في ذلك صناع القرار والممثلون القانونيون؛ وتعزيز كفاءة عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة باللجوء, بما في ذلك من خلال الاستخدام المناسب لمعالجة الطلبات المبسطة و / أو السريعة.
- تعزيز المؤسسات التشريعية ووضع قوانين وسياسات تراعي النزوح القسري.
- تعزيز القدرات المؤسساتية وتحسين الوصول إلى المواليد والأحوال المدنية والإسكان وتسجيل الأراضي والممتلكات, وكذلك الوثائق.

[15] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, الفقرات 52-63
[16] أنظر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين, الفقرات 64-84

- الإعلان عن أو بحث سبل المصادقة أو الانضمام إلى اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين و / أو بروتوكولها لعام 1967, وكذلك اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية و / أو اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية.
- الإعلان عن أو بحث سحب التحفظات المتعلقة باتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين و / أو بروتوكولها لعام 1967 , وكذلك اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية و / أو اتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية.